



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قطاع الطاقة في العراق: خارطة طريق لمستقبل أفضل

الملخص التنفيذي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

قطاع الطاقة في العراق: خارطة طريق لمستقبل أفضل سياق متغير لآفاق الطاقة في العراق

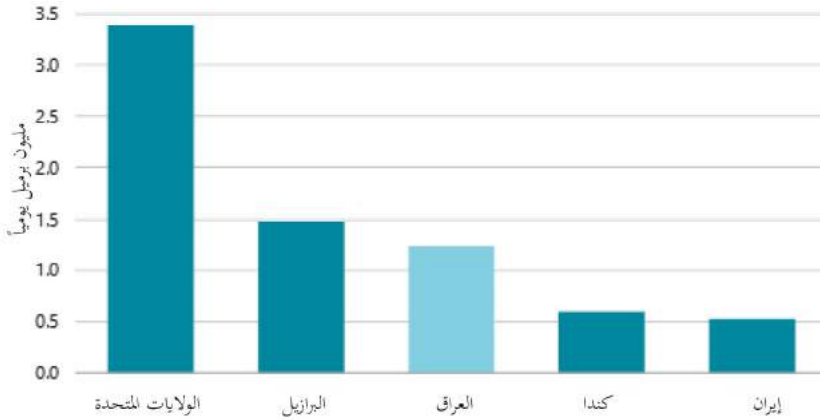
النتائج والتوصيات

- يطرح نظام الطاقة العالمي المتغير أسئلة مهمة بشأن العراق، فنورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، والتغير التكنولوجي، والدفع باتجاه زيادة كفاية الطاقة، والاستجابة طويلة الأمد للتحديات البيئية، عوامل تنطوي على ضغط مستمر على نماذج التنمية التي تعتمد بشدة على عائدات الهيدروكربون.
- العراق بحاجة ماسة إلى تطوير البنية التحتية للطاقة المحلية، ولاسيما قطاع الكهرباء. وهذه المهمة صعبة ومعقدة إلى حد كبير بسبب الحرب ضد تنظيم داعش، وانخفاض أسعار النفط منذ نشر آخر تقرير عن آفاق الطاقة في العراق عام 2012، فضلاً عن الضغط الذي فرضته هذه العوامل على نفقات رأس المال الحكومي.
- أدت مخاطر الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز المتقلبة إلى تجديد السلطات التزامها بإصلاح الاقتصاد العراقي وتنويعه. ومع وجود بعض علامات التقدم في هذا المجال، ما يزال ذلك يمثل تحدياً كبيراً على المدى البعيد. ويبقى السؤال الحاسم لما يخص العراق وأسواق الطاقة العالمية وأمنها، هو كيف سيلبي العراق توقعات مواطنيه الشباب الذين يزداد عددهم كل يوم في ظل بيئة سياسية وسوقية متغيرة؟
- تعدّ أجندة إصلاح اقتصادات المنتجين أوسع بكثير من الطاقة، لكنها تعتمد على قطاع طاقة يعمل بنحو جيد، أما ما يخصّ العراق، فإن الحفاظ على زخم الاستثمار وفوائد قاعدة موارد كبيرة منخفضة التكلفة يعدان أمرين حيويين، فضلاً عن الأسعار، والكفاية، ومجموعة أخرى من التغييرات في قطاع الكهرباء.

النفط والغاز

- شهد قطاع النفط العراقي ازدهاراً قصير الأمد خلال العقد الماضي، إذ تمكن من مضاعفة إنتاجه تقريباً على الرغم من الحرب ضد تنظيم داعش، والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط؛ فاستحوذ العراق -نتيجة لذلك- على حوالي 20% من الزيادة الصافية في العرض العالمي في تلك المدة، وهو الآن خامس أكبر منتج للنفط في العالم.
- نتوقع أن يزيد إنتاج العراق إلى ما يقرب من 1.2 مليون برميل يومياً على مدار السنوات العشر القادمة، وهي زيادة أقل من تلك التي حدثت خلال العقد الماضي، وما يزال من غير الممكن عدّها أمراً مفروغاً منه. ولن تعتمد المرحلة التالية من تطوير النفط العراقي على ظروف السوق الدولية فقط، بل ستحدها أيضاً ثلاثة عوامل تقع في أيدي السلطات العراقية، وهي: (ضمان توفير مياه كافية للحقن، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتوفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة). وحينما يصل العراق إلى مستوى إنتاج 6 مليون برميل يومياً، في عام 2030، فإنه سيتفوق على كندا، ويصبح رابع أكبر منتج في العالم.
- يعد التقدم في توفير المياه الكافية لاستخراج النفط أمراً ضرورياً، ودون ذلك لا يمكن أن تتجاوز معدلات الإنتاج مستوياتها الحالية، وسيحتاج العراق إلى 3 ميغابايت/يوم إضافية من المياه للحقن في المستودعات، إذا أراد الوصول إلى مستويات الإنتاج المتوقعة.

أعلى خمس دول في زيادة إنتاج النفط، للمدة 2018 – 2030



يعد العراق ثالث أكبر مشارك في زيادة إمدادات النفط العالمية حتى عام 2030.

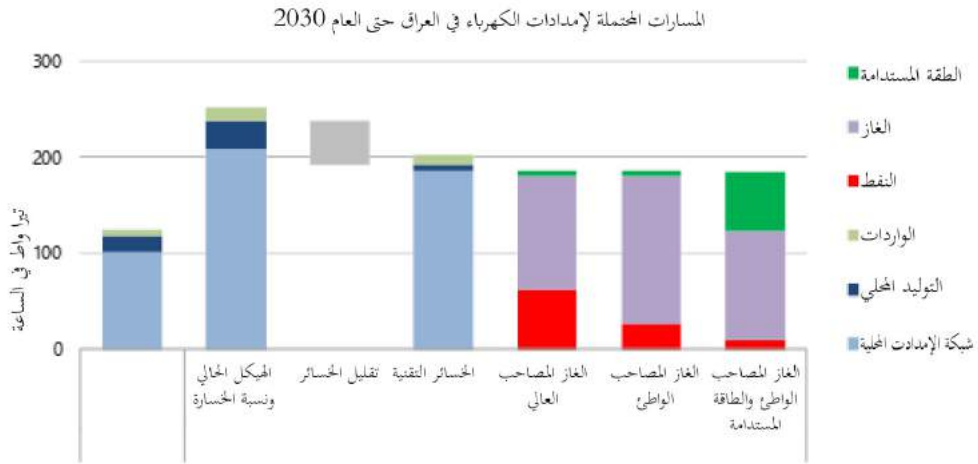
- لا يتناسب قطاع التكرير العراقي مع احتياجات البلاد، إذ تم استثمار 60% فقط من القدرة الاسمية البالغة 1 ميغابايت في اليوم من طاقة التكرير في عام 2018، ويتم الاعتماد في قائمة المنتجات بنحو كبير على زيت الوقود الثقيل. وهذا الأمر يعني وجود اعتماد كبير على الواردات لكثير من احتياجات منتجات النفط العراقية، وبتكلفة سنوية حالية تصل إلى 2 - 2.5 مليار دولار أمريكي. ومن شأن إعادة التأهيل الكامل لمصفى يبجي أن تساعد في معالجة الضغوط الملحة. ومهما يكن من أمر، فمن دون زيادة في مرافق التحديث أو المعالجة الهيدروجينية، سيكون هناك دائماً فائض في زيت الوقود الثقيل، وهو ما يعد مشكلة متزايدة بالنسبة للعراق، ولاسيما إذا أخذنا بالحسبان الانخفاض المحتمل في الطلب العالمي على هذا المنتج نتيجة لمواصفات الجودة الجديدة لوقود المستودعات البحرية الدولية.
- العراق ليس لديه نقص في الغاز الطبيعي، لكنه ما يزال يستخدم الغاز بنحو أقل بكثير، وإنتاجية أقل بكثير من معظم دول المنطقة؛ ويعني ارتفاع إنتاج النفط زيادة في حرق الغاز تصل إلى حوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً. وقد حققت شركة غاز البصرة تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، وتقوم الآن بالتقاط ومعالجة حوالي 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، وهناك حاجة ملحة لتسريع هذه الجهود، ولاسيما إذا بالحسبان الحاجة المتزايدة للغاز في توليد الطاقة، والاعتماد المكلف على واردات خطوط الأنابيب.

- نرى أن إنتاج الغاز المسوق في العراق سيرتفع إلى حوالي 50 مليار متر مكعب خلال العقد المقبل. وبالنظر إلى أن الغاز الصاحب في العراق غني بغاز الإيثان، فإن التقدم يمكن أن يدعم توسعاً كبيراً في إنتاج البتروكيماويات أيضاً. وإن كيفية إنتاج العراق لغازه واستخدامه بالشكل الأمثل هي نقطة تحول حاسمة في مجمل عملية الإصلاح والتحديث.

الكهرباء

- أدت الميزانيات المقيدة والأضرار الناجمة عن الحرب إلى جعل العراق لا ينتج ما يكفي من الكهرباء لتلبية الطلب. ويزداد الطلب على هذه الفجوة مع الزيادة في عدد السكان بمعدل يزيد على مليون نسمة في السنة. وتلجأ العائلات التي لديها دخل جيد، إلى استخدام مولدات كهرباء محلية لمعالجة هذه المشكلة، لكن ذلك إجراء مكلف لسد هذه الفجوة. وقد جرى -خلال المدة الممتدة حتى العام 2030- مضاعفة الطلب على الكهرباء، إذ وصل إلى حوالي 150 تيرا واط (17.5 غيغا واط كمعدل) على مدار العام.
- أجرت الوكالة الدولية للطاقة تحليلاً معمقاً لتحديد التدابير قصيرة ومتوسطة الأمد التي يمكن أن تخفف من الضغوط الملحة في قطاع الكهرباء.
- يمكن التخفيف من أقصى أوجه النقص في العرض من خلال البدء بسرعة في صيانة الشبكة، واستهداف عدد صغير من التحسينات ذات التأثير الكبير، والنشر الفوري لوحات الطاقة المتنقلة الجديدة، وتطوير بعض محطات الطاقة الحالية، وإنفاذ لوائح التعرف الجمركية لجميع مولدات الأحياء المحلية.
- على المدى البعيد -ومن دون إجراء تغييرات على الهيكل الحالي لإمدادات الكهرباء، وإدخال تحسينات على الشبكة- سيتضاعف الإنتاج المحلي والواردات وتوليد الأحياء المحلية بحلول العام 2030، لإجمالي إمدادات تزيد على 250 تيرا واط في الساعة. وعلى الرغم من ذلك، هناك العديد من الفرص المواتية لتحسين هذه النتيجة.
- هناك إمكانية هائلة بأن خفض خسائر الشبكة -التي تعد من بين أعلى المعدلات في العالم- سيساعد تقليل هذه الخسائر بمقدار النصف إلى تحسين كفاءة شبكة التجهيز بنحو ملحوظ؛ مما سيزيد بنحو فعال من السعة المتوفرة بمقدار الثلث.

- بالنسبة للعرض، يجب التقاط مزيد من الغاز واستخدامه في محطات الطاقة الفاعلة. وأخيراً وليس آخراً، يحتاج العراق إلى الاستفادة من إمكاناته المتجددة الوفيرة، وزيادة حصة الخلايا الكهروضوئية الشمسية. ومن شأن إيصال حصة الطاقة المتجددة بنسبة تصل إلى 30% من إمدادات الكهرباء بحلول العام 2030، أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب بيئية دون زيادة التكاليف الإجمالية لإمدادات الكهرباء. ويمكن لتقليل خسائر الشبكة والاعتماد بدرجة أكبر على الغاز والطاقة المتجددة أن يوفر 9 مليارات متر مكعب من الغاز للاستخدامات الأخرى حتى العام 2030، مقارنةً بالاستمرار في الهيكل الحالي لإمدادات الكهرباء، فضلاً عن 450 ألف برميل يومياً من النفط للتصدير.



الجهود المستهدفة ضرورية لتحقيق إمدادات الكهرباء بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة

توصيات السياسة

الشاملة:

- جعل قطاع الطاقة يتسم بالكفاية ويعمل بشكل جيد هو الحجر الأساس لعراق أكثر تنوعاً وازدهاراً، استناداً إلى الإيرادات من الاستثمار الكافي وفي الوقت المناسب، واستخدام أكثر إنتاجية لموارد الغاز في البلاد، وخطوة للتغيير في القدرة على تحمل التكاليف، وموثوقية واستدامة في مجال توفير الكهرباء.

النفط والغاز:

- الإسراع في تطوير المشاريع لتوفير المياه للحقول الجنوبية لاستخراج النفط، ولاسيما المشروع المشترك لتوفير مياه البحر، وتشجيع الشركات لتعزيز الجهود المبذولة لإعادة استخدام المياه المنتجة وإعادة تدويرها.
- الدفع باتجاه التنفيذ الكامل لمشاريع الحد من حرق الغاز على مدار العامين المقبلين. توضيح ملكية الغاز المنتج ومسؤوليات استخدامه، وتطوير آليات استغلال الإيثان.
- الإسراع في التأهيل الكامل لمصفاة بيجي، مما سيزيد طاقة التكرير التشغيلية في العراق بنسبة 30%، ويخفض فاتورة واردات المنتجات النفطية السنوية بقيمة 2 - 2.5 مليار دولار أمريكي.

الكهرباء - الأمد القريب:

- اتخاذ أربعة تدابير لتعزيز المرونة الفورية والأداء التشغيلي لنظام الكهرباء:
- تحسين صيانة الشبكة، مع التركيز على عدد صغير من المناطق ذات التأثير العالي.
- شراء حلول متنقلة للتوفير السريع والمرونة الموقعية المحلية.

- تعويض صيانة الكفاية لمحطات الطاقة الحالية وتحسينها.
- فرض تنظيمات التعرفة الجمركية لجميع مولدات الأحياء المحلية.

الكهرباء - الأمد المتوسط:

- التركيز المستمر على تجديد حالة الشبكة والصيانة والتحسينات.
- تجديد محطات الطاقة الحالية لسد الفجوة بين السعة المتوفرة والسعة المثبتة.
- زيادة تحصيل الرسوم الجمركية لتوصيلات الشبكة، وإصلاح شبكة التعرفات ومولدات الأحياء المحلية؛ لتحفيز استخدام أكثر كفاية للكهرباء، وخفض ذروة الطلب عليها.
- تنشيط الاستثمار في القدرات الجديدة من خلال توفير استرداد مُسرَّع لرأس المال.
- تطوير صناعة الطاقة المتجددة أو المستدامة، بدءاً بجولة أولى لمشاريع الطاقة الشمسية والرياح الشمسية، لبناء الثقة، ومن ثم البناء عليها لتحقيق نجاحات حقيقية.

يعكس هذا المنشور وجهة نظر أمانة الوكالة الدولية للطاقة، ولكنه لا يعكس بالضرورة آراء الدول الأعضاء في الوكالة. ولا تقدم الوكالة الدولية للطاقة أي تعهد أو ضمان، سواء أكان ذلك صريحاً أو ضمناً، لما يخص محتويات المنشور (بما في ذلك اكتمالها أو دقتها)، وليست مسؤولة عن أي استخدام، أو اعتماد على المنشور. جميع المواد المعروضة في الأشكال والجداول مستمدة من بيانات الوكالة الدولية للطاقة وتحليلاتها، ما لم يرد خلاف ذلك.

لا يخل هذا المنشور وأي خريطة مدرجة في هذا الموقع بوضع أي إقليم أو سيادته، وترسيم الحدود الدولية، واسم أي إقليم، أو مدينة، أو منطقة.

يمكن توجيه التصويبات إلى: الوكالة الدولية للطاقة/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الموقع التالي:

www.oecd.org/publishing/about/corrigenda.htm

منشورات الوكالة الدولية للطاقة

الوكالة الدولية للطاقة

الموقع الإلكتروني: www.iea.org

معلومات الاتصال: www.iea.org/about/contact

الوكالة الدولية للطاقة. جميع الحقوق محفوظة.

تمت الطباعة في فرنسا من قبل الوكالة الدولية للطاقة في شهر نيسان 2019.

تصميم الغلاف: الوكالة الدولية للطاقة.